



رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية
رقم 2019/51 بتاريخ 8 أكتوبر 2019
بشأن شكاية شركة « » المتعلقة بطلب العروض رقم 09/2019 المعلن عنه من طرف
مندوبية وزارة

اللجنة الوطنية للطلبات العمومية،

بناء على شكاية شركة « » بتاريخ 26 يونيو 2019، التي تطعن بمقتضاها في مشروعية طلب العروض رقم 09/2019، المعلن عنه من طرف مندوبية وزارة ؛
وعلى المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 8 جمادى الأولى (20 مارس 2013) المتعلق بالصفقات العمومية، كما وقع تغييره وتنميته ؛
وعلى المرسوم رقم 2.14.867 الصادر في 7 ذي الحجة 1436 (21 سبتمبر 2015) المتعلق باللجنة الوطنية للطلبات العمومية، كما وقع تغييره وتنميته ؛
وبعد دراسة عناصر التقرير المقدم إلى الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية ؛
وبعد مداولة الجهاز التداولي للجنة الوطنية للطلبات العمومية خلال الجلستين المغلقتين المنعقدتين على التوالي بتاريخ فاتح وثمان أكتوبر 2019،

أولاً : المعطيات

اشتمت شركة « » بواسطة رسالتها المشار إليها أعلاه، من عدم احترام مندوبية بعمالة مراكش عند إعلانها عن طلب العروض رقم 09/2019 لنظام الاستشارة النموذجي المعتمد من طرف وزارة ومن احتواء شبكة التقييم المطبقة على طلب العروض المذكور بنودا اعتبرتها تمييزية تحد من حرية المنافسة.

وبناء عليه، قامت اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بإحالة صورة من هذه الشكاية على وزارة بمقتضى الرسالة رقم 19-193 بتاريخ 5 غشت 2019 بقصد إبداء موقفها من المؤاخذات الواردة فيها.

وجوابا، أفادت وزارة في رسالتها رقم 478 بتاريخ 17 سبتمبر 2019، بأن مندوبية الوزارة بمراكش قد قامت بإلغاء طلب العروض موضوع الشكاية وأنها بصدد تهيئ ملف طلب عروض جديد سيتم إعداده وفقا لدفتر التحملات النموذجي المعتمد من قبل وزارة

ثانيا: الاستنتاجات

حيث أكدت وزارة في رسالتها المشار إليها أعلاه، إلغاء طلب العروض موضوع هذه الشكاية ؛

وحيث إن استمرار اللجنة الوطنية للطلبات العمومية في البت في شكاية معينة رهين باستمرار توافر الشروط الشكلية والموضوعية المتطلبة لقبول هذه الشكاية، إذ لا يكفي توافر هذه الشروط عند تقديم الشكاية وإنما لا بد من استمرار قيامها إلى حين الفصل فيها ؛

وحيث إن من أهم الشروط المتطلبة لقبول الشكاية هي ثبوت قيام مصلحة مشروعة للمشتكي في تقديم الشكاية ؛

وحيث إن إقدام صاحب المشروع على إلغاء طلب العروض المطعون فيه يجعل الغاية المتوخاة من الشكاية قد تحققت الأمر الذي يجعل الشكاية الحالية غير ذات موضوع.

ثالثا : رأي اللجنة الوطنية للطلبات العمومية

بناء على ما تقدم، ترى اللجنة الوطنية للطلبات العمومية أن شكاية شركة « » أصبحت غير ذات موضوع نتيجة إلغاء صاحب المشروع لطلب العروض المعني بالشكاية.